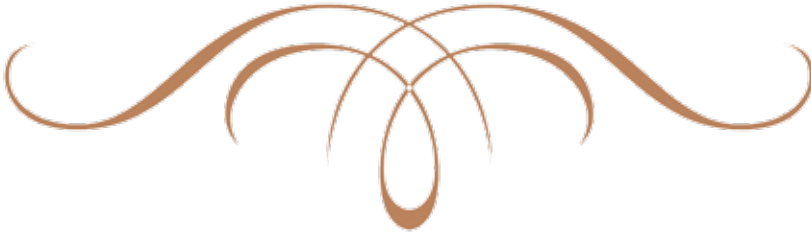




الإعلام ودوره الريادي في مكافحة الفساد

الأستاذ المساعد الدكتور
ضرغام سامي عبد الأمير
كلية التربية / جامعة القادسية

الأستاذ المساعد الدكتور
أنمار عبد الجبار جاسم
كلية الآثار / جامعة القادسية



ملخص البحث

تضطلع الأجهزة الإعلامية بوظائف بنيوية تستخدم المنهج العلمي المعرفي لأداء مهمات مجتمعية استراتيجية هادفة إلى توافق المجتمع ووحدته وجانسه في كتلة واحدة. تواجه هذه الكتلة الأخطار المترتبة بأمن المجتمع واستقراره. وفي مقدمتها خطر «الجرائم المنسلة» ومنها جريمة الفساد التي تنسل خلايا سرطانية في أوصاله. وتدخل سياسة الوقاية الاستراتيجية من جرائم الفساد في جوهر منهج الأجهزة الإعلامية مركزة على عناصر الاختصاص والمرونة من جهة، وعلى الواقعية والتنوع والالتزام في الأداء من جهة أخرى. وتؤكد نظرية الدفاع الاجتماعي ومركزها الأمن والإعلام، أنه على رجل الإعلام أن يدمج هذه السياسة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد سياسة منع الجريمة هي أحد اتجاهات السياسة الاجتماعية. والتوصية الجذع تكمن في اتباع أسلوب منهجي في مجال التخطيط الإعلامي لمنع جريمة الفساد: مما يؤدي إلى دمج سياسات المنع هذه في التخطيط الإنمائي الوطني. يشتمل هذا الأسلوب بشكل أساسي على إقامة وشائج ملائمة بين الأمن ونظام العدالة الجزائية والمجالات الإنمائية الأخرى مثل الثقافة والتعليم والعمل وأخرى ذات صلة. يترجم هذا الأسلوب القيم الإنسانية والبنية الحضارية في تشعباتها وتعقيداتها كافة. كما يعالج مسائل الاضطراب والظلم والالانتماء الوطني. ويمكن الجزم بأن جريمة الفساد تعدّ أشدّ خطراً وفتكاً و(سرطانية) من بقية الجرائم. فآثارها تتسع لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بل كل الأبعاد الوطنية. تضرب الأمن

القومِيّ والمصالح القومية والقيم الأخلاقيّة في الوطن والدولة. وقد تؤدي هذه الآثار إلى أزماتٍ ونزاعاتٍ سياسيةٍ داخل المجتمع وسلطاته الحاكمة؛ ولذلك كله ارتأى الباحثان تناول هذا الموضوع المهمّ بالبحث من خلال عدّة محاور .

المقدمة

يؤدي الإعلام دوراً أساسياً في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة التي باتت منتشرة في مجتمعاتنا من خلال ما يقوم به من وظيفة كشف المستور: كون الفساد يحدث بالخفاء، فالفسد بطبيعة الحال لا يستطيع ارتكاب جرائمه على الملأ ومهمة الإعلام هي إظهار الحقيقة وكشف ما يحدث بالخفاء. من هنا ينشأ الصراع بين الإعلام والفساد. فالمفسدون غالباً بارعون في ارتكاب جرائم الفساد وعلى اطلاع واسع بالقوانين. وعلى معرفة ودراية تامة بما يقومون به وكيف يقومون به ولديهم قدرة كبيرة على التمويه وإخفاء جرائمهم .

فعلاقة الإعلام بالفساد علاقة مزدوجة، فهي علاقة كشف وعلاقة وجود . ووسائل الإعلام (المقروءة والمسموعة والرئية) بوصفها تمثل السلطة الرابعة وبالتالي فهي تشكل سلطة شعبية تُعبّر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية. وبذلك تقع عليها مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة والتي لا بد في سبيل تحقيق هذه الغاية أن تتحلّى بالموضوعية وحس المسؤولية لترصد وتكشف وتتابع أية مخالفات وممارسات فاسدة، بعيداً عن التشهير والتحيز ولا يخفى علينا القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام في المجتمع ، بالتالي هذا يعطيها أهمية خاصة في قدرتها على التصدي للفساد ومحاربة المفسدين: كون الإعلام يتوجّه مباشرة لأفراد المجتمع للوصول إلى مجتمع خال من الفساد.

ولابد أن تمارس وظيفتها الرقابية في مواجهة أي خروج عن القانون أو أي خرق للقوانين أو أي توظيف شخصي للقانون يؤدي مصالح شخصية للمفسدين. وتكون عيون الإعلام متيقظة لأي شبهة فساد. فالإعلام قد يكون عيون الحكومة التي تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع في مجتمعاتها ولكن بإعطاء الإعلام قدراً من الحرية حتى يستطيع التحرك وباحترام الإعلاميين لهذه الحرية واحترامهم للمهنة التي يمتنونها. منطلقين للبحث عن الحقائق ومحاولة الوصول إلى مجتمع نظيف نوعاً ما. بعيداً عن أي مصالح شخصية.

المبحث الأول: مفهوم مصطلح الإعلام:

إنَّ كلمة إعلام إنما تعني أساساً الإخبار وتقديم معلومات. أن أعلم. ويتّضح في هذه العملية. عملية الإخبار. وجود رسالة إعلامية (أخبار - معلومات - أفكار - آراء) تنتقل في اتجاه واحدٍ من مرسل إلى مستقبلٍ. أي حديثٍ من طرف واحدٍ. وإذا كان المصطلح يعني نقل المعلومات والأخبار والأفكار والآراء. فهو في الوقت نفسه يشمل أية إشاراتٍ أو أصواتٍ وكل ما يمكن تلقيه أو اختزانه من أجل استرجاعه مرّةً أخرى عند الحاجة. وبذلك فإنَّ الإعلام يعني "تقديم الأفكار والآراء والتوجهات المختلفة إلى جانب المعلومات والبيانات. بحيث تكون النتيجة المتوقعة والمخطّط لها مسبقاً. أن تعلم جماهير مستقبلية الرسالة الإعلامية كافة الحقائق ومن جوانبها كافة. بحيث يكون في استطاعتهم تكوين آراءٍ أو أفكارٍ يفترض أنّها صائبةٌ حيث يتحرّكون ويتصرّفون على أساسها من أجل تحقيق التقدّم والنمو الخير لأنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه.^(١)

كما يعني المصطلح «تقديم الأخبار والمعلومات الدقيقة الصادقة للناس. والحقائق التي تساعد على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراءٍ صائبةٍ في كلّ ما يهمُّهم من أمور».

١- الإعلام لغة:

هو التبليغ والإبلاغ أي الإيصال. يُقال: بلغت القوم بلاغا أي أوصلتهم الشيء المطلوب. والبلاغ ما بلغك أي وصلك. وفي الحديث: «بلغوا عني ولو آية». أي أوصلوها غيركم وأعلموا الآخرين. وأيضاً: «فليبلغ الشاهد الغائب» أي فليعلم الشاهد الغائب. ويُقال: أمر الله بلغ أي بالغ. وذلك من قوله تعالى: «إنَّ الله بالغ أمره» أي نافذٍ يبلغ أين أريد به.^(٢)

(١) حسن عيود حسن. حجم الفساد الإداري والمالي. مطبعة المصادر. بغداد ٢٠٠٩. ص ١٩.
(٢) د. خالد بن سعد بن سعيد أستاذ الإدارة العامة / رئيس تحرير مجلة العلوم الإدارية جامعة الملك سعود / ندوة الفساد الإداري والمالي بتاريخ ٢٠٠٩. ص ٧٠.

٢- الإعلام اصطلاحاً :

الإعلام: هو التعريف بقضايا العصر ومشاكله، وكيفية معالجة هذه القضايا في ضوء النظريات والمبادئ التي اعتمدت لدى كل نظام أو دولة من خلال وسائل الإعلام المتاحة داخلياً وخارجياً. وبالأساليب المشروعة أيضاً لدى كل نظام وكل دولة.^(٣) ولكن "أوتوجروت" الألماني يُعرّف الإعلام بأنه هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها وأجاءاتها في الوقت نفسه".

وهذا تعريف لما ينبغي أن يكون عليه الإعلام. ولكن واقع الإعلام قد يقوم على تزويد الناس بأكبر قدر من المعلومات الصحيحة، أو الحقائق الواضحة، فيعتمد على التنوير والثقيف ونشر الأخبار والمعلومات الصادقة التي تنساب إلى عقول الناس، وترفع من مستواهم، وتنشر تعاونهم من أجل المصلحة العامة، وحينئذ يخاطب العقول لا الغرائز أو هكذا يجب أن يكون. وقد يقوم على تزويد الناس بأكبر قدر من الأكاذيب والضلالات وأساليب إثارة الغرائز ويعتمد على الخداع والتزييف والإيهام، وقد ينشر الأخبار والمعلومات الكاذبة، أو التي تثير الغرائز، وتهيج شهوة الحقد، وأسباب الصراع، فتحط من مستوى الناس، وتثير بينهم عوامل التفريق والتفكك لخدمة أعداء الأمة، وحينئذ يتجه إلى غرائزهم لا إلى عقولهم، وهذا ما يجري في العالم الإسلامي من خلال جميع وسائله الإعلامية باستثناء بعض القنوات التلفازية، والمجلات الإسلامية؛ لهذا فالتعريف العلمي للإعلام العام يجب أن يشمل النوعين حتى يضم الإعلام الصادق والإعلام الكاذب، والإعلام بالخير، والإعلام بالشر، والإعلام بالهدى، والإعلام بالضلال.

وبناءً عليه يكون تعريف الإعلام هو: كلُّ نقل للمعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية، بطريقة معينة، خلال أدوات ووسائل الإعلام والنشر، الظاهرة والمعنوية، ذات الشخصية الحقيقية أو الاعتبارية، بقصد التأثير سواء عبر موضوعياً أو لم يُعبّر، وسواء كان التعبير لعقلية الجماهير أو لغرائزها.

(٣) عاطف الفرابية، محاربة الفساد هبات وفزعات أم مؤسسة وثقافة، صحيفة آخر خبر تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢.

٣ - الإعلام ولغة الحضارة:

لا يعني ارتباط عنصري التعبير والتفكير، في عملية التحرير الإعلامي، أنَّ اللغة هي جوهر الفكر وماهيته، حيث تقصر كثيراً في التعبير عن الأفكار والعواطف والانفعالات، إنما يعني أنَّ اللغة اللسانية ليست هي الوحيدة التي يعرفها الإنسان؛ فهناك لغات غير كلامية، تستخدم في التحرير الإعلامي، ومن هذا المنطلق يحدث التحول عن طبيعة الإعلام الأساسية من حيث ارتباطه بالتعبير والاتصال إلى مفهومه وماهيته قبل التعرف إلى لغة الحضارة التي تحقّق إنسانية الفرد في إطار مجتمع يحمل الإعلام فيه لواء العملية الاجتماعية التي تُمكن أفرادها من أن يصبحوا كائنات اجتماعية^(٤).

والمقصود بالإعلام تزويد الناس بالمعلومات والأخبار الصحيحة والحقائق الثابتة التي تمكنهم من تكوين رأي صائب فيما يعنّ لهم من مشكلات، وهو يُعبّر بذلك عن عقلياتهم وأجاءاتهم وميولهم مُستخدمين الإقناع عن طريق صحة المعلومات ودقة الأرقام والإحصاءات. وذيوع استعمال لفظ "الإعلام" في لغة الحضارة المعاصرة ليس مستحدثاً، ولكنه يضرب جذوره في مراحل تطوّر البشرية، فتطوّر بتطوُّرها وجدّد في وسائله ليحقق أهدافه النابعة من احتياجات الجماعات البشرية، حتى أصبح من المؤلف حالياً استخدام البرق والبريد والهاتف والإذاعة والتلفاز في المناسبات الاجتماعية والسياسية وعقد الصفقات التجارية، وإن نشأ حول نظام المقايضة القديم إعلامٌ ضخّم مُعقّد.

وإذا كانت الوظيفة تخلق العضو، فقد خلقت الوظائف الإعلامية، "الأجناس الإعلامية"، حيث لم يحدث أيّ تغيير في هذه الوظائف منذ المجتمعات القبلية حتى وقتنا المعاصر، ولكن برزت مستحدثاتٌ وهياكلٌ لتكبيرها ومدّ نطاقها، فنمت الكتابة ليحتفظ المجتمع برصيده من المعرفة؛ وضاعف نمو الطباعة ما يكتبه الإنسان، وبأسرع وأرخص ممّا يستطيع عن طريق الكتابة اليدوية، ولعبت هاتان الوسيّلتان في سبيل البحث عن الحقيقة، دوراً هاماً، حيث خلقت الكتابة أشياءً متكلمة أكثر الطباعة من إعدادها لدرجة مذهلةٍ وخلدتها، ممّا

(٤) بتينا بيترز، دور وسائل الإعلام تغطية وكشف الفساد، مطبعة الشرق، بيروت ٢٠٠٥، ص ٦٤.

جعل الفكر يستمرُّ مع الزمان والمكان ويبقى حتى بعد الموت. وقد ينتهي الفكر المجرد؛ لبعده عن الجادة. إلى سرابٍ لتحوُّله في عالمٍ يعود إلى عهد الإنسان البدائي. عالم الأفكار الذي هو عالم الألفاظ.^(٥)

وأصبح الإنسان، بتطوُّر الآلات، غير متقيدٍ بزمانٍ أو مكانٍ ممَّا أدَّى إلى اكتشاف المجتمع منذ عصور القبلية إلى عهد الحضارة العصرية. وكيف كان يشارك في الإعلام ويخزنه ليصون التاريخ من الضياع وليزيد من كمِّه الفاعل من العشرات إلى الملايين. فلا يُتخيَّل أن يستخدم مجتمعٌ متحضَّر النمط الإعلامي الذي كان سائداً أيام القبلية. ولا يُتخيَّل أنَّ المجتمع القبلي يمكنه استخدام النمط الساري في المجتمع المتحضَّر؛ إذ لكل منهما مرحلة من الاتصال تناسبه.

ومن هذا تتَّضح العلاقة الوثيقة بين لغتي الإعلام والحضارة كما يتَّضح، من خلال استقراء التاريخ الإنساني، أنَّ الإعلام فنٌّ حضاريٌّ بالضرورة. يتصل بأسبابها وينتشر بازدهارها على عكس البيئات القبلية أو القروية التي تعتمد، دون وسائل الإعلام الحديثة، على اكتساب المعرفة بالاتصال الشخصي المباشر. ولهذا يغدو فنُّ الإعلام، طبقاً لمقتضيات نمو المجتمع وتنوُّع اختصاصاته وتعدد مشكلاته، ضرورةً حتميةً بعيدةً عن الخبرة الفردية المباشرة. وحلاً لصياغة المعرفة بصورة واقعية عملية، بحيث لا يقع المجتمع في مجال الرؤية المباشرة لأحدٍ أو يلجأ إلى مفهوم يفهمه بعض الناس ولا يفهمه البعض الآخر.

وهكذا تصبح لغة الإعلام لغةً حضاريةً تسعى للشرح والتفسير والتكامل الحضاريَّ بعدّها من أهمِّ وسائل صوغ الفكر العالمي ونقل المعلومات في المجتمع البشريِّ كله وبالتالي صياغة الحضارة. فهي كمنشور تحليل الطيف الذي ينظر من خلاله إلى العالم وحضارته.^(١) فالحضارة العصرية تبنى إذن وفق عالم اللغة، وتتضمَّن كلَّ لغةٍ بالإضافة إلى مفرداتها. وجهات نظرٍ وأحكامٍ مسبقةٍ ضدَّ وجهات نظرٍ أخرى، كما تخضع اللغات كافة لأطوار من

(٥) د. تقي نصر الفرج، تعزيز ثقافة مكافحة الفساد المالي والإداري في المجتمع، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن / الظهران ٢٤ / جماد الثاني ١٤٢٨ هـ.

(١) حسن عيود حسن، حجم الفساد الإداري والمالي، مطبعة المصادر، بغداد ٢٠٠٩، ص ١٤.

التغيُّر تتضمَّن ما يطرأ على العالم المحيط بمتكلميها؛ ولهذا يبقى العالم فيزيائياً كما هو، ولكنه يصبح في الوعي البشري عالماً آخر. حيث إنَّ لكلِّ لغةٍ ميتافيزيقا خاصة بها تؤثر من خلالها في أسلوب التفكير دون جوهره الذي يعكس الواقع الحضاريّ. بينما تستهدف اللغة نقل المعلومات أي الرسائل عن هذا الواقع. فالواقع الحضاريّ والحياة يؤدِّيان. دون اللغة. الدور الرئيس في النهاية.

ورغم قدرة وسائل الإعلام الفائقة على الاتصال. فإنَّ بينها وبين الحضارة علاقة تجسدها اللغة التي تعكس حضارة الإنسان. ويذهب كثيرٌ من الكتاب إلى أنَّ كلَّ نقص أو قصورٍ يعتري لغة مجتمع ما إنما يُعبِّر عن مدى خلفه عن ركب الحضارة. فالخبرة الإنسانيَّة المتراكمة على مرَّ العصور تنعكس في اللغة وتجد لها. سواء في شكل الكلام العادي أو الكتابة المعروفة أو الرسوم أو النقوش التي تركها الإنسان المبكر على جدران المغارات والكهوف أو الإنجازات المعمارية أو الموسيقية أو الحركية كالرقص والتمثيل الصامت. تعبيراً يُترجمُ إلى ألفاظٍ وتصوراتٍ ومفاهيم تنتقل إلى الآخرين.

فاللغة. في مفهومها الضيق الدقيق المعاصر لعلمي الكلام والكتابة. عنصرٌ أساسيٌّ في حياة البشر. ويصعب بدونها قيام حياة اجتماعية متماسكة متكاملة. ويستحيل قيام حضارة ذات نظم اجتماعية وأنماط ثقافية وقيم أخلاقية ومبادئ ومثل. وحياة مادية ومخترعات بعدها أداة التفاهم والإعلام. ويُقال. في المجتمع التقليدي. إنَّ اللغة تستطيع أخذ الإنسان إلى تل أعلى ممَّا يمكن أن يرى عنده الأفق. ثمَّ تجعله ينظر ورائه. وهي تعاون في خطيم قيود المسافة والزمن والعزلة تنقل الناس من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المتفتح. حيث تتركز العيون على المستقبل. وهذا يعني وجود علاقة قوية بين الإعلام ولغة الحضارة. (٧)

ولقد نشأت فكرة "حضارة اللغة" من ارتباط وجود الحضارة الإنسانية باللغة لتمييز الجنس البشريّ على سائر الكائنات بالفكر واللغة. وتأسيساً على ذلك فاللغة في النظرية الإعلامية. تُعدُّ من أهمِّ أدوات الحضارة وأساس نشأتها وتطورها واستمرارها. فالشعوب

(٧) عاطف الفرابية. محاربة الفساد هبات وفزعات أم مؤسسة وثقافة. صحيفة آخر خبر تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢.

التي تتكلم لغاتٍ مختلفة تعيش في عوالم مختلفة من الواقع . حيث تؤثر هذه اللغات في مدركاتها الحسية وأنماط تفكيرها بعدّها الموجه الأساسي للحقيقة والواقع الاجتماعي الذي يعيشه المتكلمون بها.

ويقوم الإعلام بدورٍ مهمٍّ في تكوين الصور اللغوية الحضارية، فبتحرُّك المجتمع التقليديّ نحو العصرية يبدأ في الاعتماد على الوسائل الجماهيرية؛ ممّا يؤدي إلى تجميع حصيلة كبيرة من الآراء عن الأشخاص المرموقين و الأشياء الهامة وغير المهمة. عن طريق وسائل الإعلام. فالصحف والمجلات والإذاعة يتعيّن عليها تقرير ما تبلغ عنه عملية اختيار من تكتب عنه أو تسلط عليه الأضواء. أو ما يقتطف من أقواله أو ما تسجله من حوادث. وتحكم هذه العملية فيما يعرفه الناس أو يتحدثون عنه وهو أمرٌ له دلالته بالنسبة للغة الحضارية.^(٨)

وعملية الإعلام ليست إلا عملية تزامن. تتمُّ بين المصدر المرسل له بوسيلةٍ من الوسائل وبين المستقبل الذي يحلُّ هذه الرموز ويفسرهما. وكثيراً ما تصبح الرسالة الإعلامية حروفاً على الورق أو أصواتاً لا معنى لها عندما لا يكون المستقبل على مستوى فهمها. وقد يحدث الأمر نفسه في حالة استخدام لغةٍ مشتركةٍ دون الالتزام بإطار دلاليٍّ موحّدٍ لتحكم تصورات واتجاهات أيّ فردٍ في جماعة. في سلوكه ونظرته للأشياء. كما يتحكم فيه عالمان خارجيّ موضوعيّ وباطنيّ يضمُّ مجموعة تصوراتهم ومفاهيمهم بالنسبة للعالم الخارجي. وعلى معرفة هذه العوالم الباطنية ودلالاتها الحقيقية يتوقّف نجاح الإعلاميّ. كما يتوقف هذا النجاح على معرفة حقيقة إطار الدلالة للأفراد والجماعات.

وتدُلُّ النظرة الشاملة للإعلام على تغلغله في كيان الحضارة. فعملية الاتصال تتمُّ على مستوياتٍ مختلفةٍ من حيث استخدام اللغة والرموز وتتواصل بمستوياتٍ ثلاثةٍ في مجال التعبير اللغويّ هي:

- مستوى التذوّق الجماليّ وهو المستعمل في الأدب.
- المستوى العلميّ النظريّ وهو المستخدم في العلوم.

(٨) د. خالد بن سعد بن سعيد أستاذ الإدارة العامة / رئيس تحرير مجلة العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود/ ندوة الفساد الإداري والمالي بتاريخ ٢٠٠٩. ص ٥٤.

- المستوى الاجتماعيُّ الوظيفيُّ الهادف الذي يستخدمه الإعلام بمختلف أجناسه. وجميع هذه المستويات موجودة في كلِّ مجتمع إنسانيٍّ ويكمن الفرق في المجتمع بين المتكامل السليم والمنحل المريض منه في تقارب المستويات اللغوية في الأول وتباعدها في الثاني. ويدلُّ تقارب هذه المستويات اللغوية على تجانس المجتمع وحيوية ثقافته ومن ثم يكون متكاملًا سليم الحضارة.

٤- الإعلام والتنمية

لقد أصبح الإعلام السمة المميزة للعصر. وأضحى تأثيره في حياتنا طاعياً لا يستطيع معه أيُّ فردٍ في أيِّ ركنٍ من أركان الدنيا أن يتجنَّبه. إنَّه يصنع العقول. يُحرِّكها. يغيِّر اتجاهات الأفراد ويوجههم إلى حيث يشاء. بل هو يصنع الأحداث. بل يصنع الأخبار. يخطو بالشعوب والدول ويتقدَّم بها إلى الأمام. تلك مهمة الإعلام الرشيد. أو يخطو بهم إلى الوراء. إلى التخلف أو الثبات والجمود. وهو ما يصنع إعلاماً ظلامياً غير مستنير يتسم دائماً بالجمود. أو إعلاماً مُغرضاً عدائياً يسعى إلى وقف مسيرة الشعوب نحو ما هو أفضل لها. إنَّ الإعلام هو الذي يرسم اليوم ما يمكن أن نطلق عليها الخريطة الإدراكية الوجدانية للشعوب. فتبرز شعوبٌ مستنيرة متكاملة الشخصية لها فعاليتها وتحقق ذاتيتها ووجودها. أن تخلق شعوباً تعاني من الخواء الوجداني والإدراكيٍّ أمام ضغوط توجهاتٍ إعلاميةٍ تسعى إلى تجريد الأفراد من هويَّتهم وانتماءاتهم وقيمهم ومعتقداتهم وثقافتهم الذاتية.^(٩)

٥- مفهوم التخطيط الإعلامي

التخطيط هو السمة المميزة للحياة. إنَّه الحياة نفسها. هو النظام. وعكسه الفوضى والارْتِجال.. فالإنسان يُحدِّد هدفاً ويدرس الإمكانيات المتاحة كافة والقوى المتوفرة لديه. ويرسم خطة يقوم بتنفيذها على طريق بلوغ ذلك الهدف. وهذا هو أساس التخطيط. والتخطيط يرتبط بالضرورة بأناسٍ يملكون الوعي والمعارف والتجارب والمهارات والوسائل. والتخطيط يعني الحاضر والمستقبل. ويعني وضع خطة بعد القيام بدراساتٍ مستفيضةٍ قبل البدء

(٩) د. تقي نصر الفرج . تعزيز ثقافة مكافحة الفساد المالي والإداري في المجتمع. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن / الظهران ٢٤ / جماد الثاني ١٤٢٨ هـ .

في تنفيذ أيٍّ من المشروعات الاقتصادية أو التعليمية أو التربوية أو الإنتاجية أو الثقافية أو السياسية أو السكانية أو العمرانية أو الإعلامية أو أي مشروع يخدم الحاضر ويعمل من أجل المستقبل في المجالات كافة مع حشد الإمكانيات المتاحة اللازمة للتنفيذ بنجاح والوصول إلى الأهداف أو النتائج المرجوة، والسابق التخطيط لها. والدولة. أي دولة. تقوم بتوجيه قواها الفاعلة نحو الأهداف التي تأمل في تحقيقها من أجل ما ترى فيه مصلحتها ومصلحة أبنائها مستغلة في ذلك الوسائل المتاحة كافة أو ما تعمل على توفيره من وسائل. وهكذا نجد أنَّ الخطة تشمل ثلاثة خطوطٍ متوازية: ^(١٠)

١- تحديد الأهداف.

٢- تحديد الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف.

٣- أساليب تحقيق تلك الأهداف.

والسؤال هنا ما هو التخطيط الإعلامي إذن؟

إنَّ التخطيط الإعلاميَّ. وفي أيسر تعريفاته بما يحمله من قيمة دالة. هو حشد الطاقات الإعلامية البشرية والمادية كافة والمؤسسات الإعلامية الجماهيرية. والشخصية. بدءاً من المنشورات الصغيرة أو الملصقات والشعارات إلى المؤسسات الصحفية الكبرى. من الإذاعات المحلية الصغيرة، إلى الشبكات الإذاعية والتلفزيونية العملاقة.

إنَّ التخطيط الإعلاميَّ المتكامل هو التخطيط الذي يضع في اعتباره من البداية وحدة العمل الإعلاميَّ بصورة وأشكاله كافة. مع استغلال القنوات الإعلامية والاتصالية وعناصرها البشرية والمادية كافة. وجعلها في خدمة الاستراتيجية العليا للوطن.

٤- الترتيب المنطقي للتخطيط الإعلاميَّ

والترتيب المنطقيَّ الأساسيَّ للتخطيط الإعلاميَّ يشمل ما يأتي:

١- استراتيجية عامة تشمل الأهداف العليا الثابتة للوطن والشعب التي لا

(١٠) د. خالد بن سعد بن سعيد أستاذ الإدارة العامة / رئيس تحرير مجلة العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود / ندوة الفساد الإداري والمالي بتاريخ ٢٠٠٩. ص ٣٤.

يجوز المساس بها على مدى طويل، ونطلق عليها الثوابت وهي تمثل نمط بقاء المجتمع. ولها أهداف على المدى البعيد.

٢- استراتيجية إعلامية تستوعب هذه الأهداف العليا الثابتة.

٣- سياسات إعلامية عليا وهي جزء من الاستراتيجية وتقوم على توجهاتها وتنبتق عنها. ولهذا نقول إن السياسة الإعلامية هي السياسية النابعة من الاستراتيجية. وهي تفسر لها إن جاز لنا هذا التعبير. ولهذا ينبثق أيضاً عن تلك السياسة العليا مجموعة من السياسات الأكثر تفصيلاً. فقد نتحدث عن سياسة سعرية أو سياسة تأمينية أو سياسة محصولية، سياسة الطاقة، وسياسة إذاعية، وسياسة صحفية... وغيرها.

٤- الخطط التنفيذية وهي تمثل الشكل والمضمون معاً، فهي بمثابة برامج التنفيذ الموضوعي للسياسة الإعلامية القائمة على الاستراتيجية الإعلامية القائمة على الاستراتيجية العامة للمجتمع والدولة.

والسؤال المهم كيف يتم تحديد الاستراتيجية؟ ومن هو واضعها؟

إن أساس الاستراتيجية أو العامل الفعّال في تحديدها هو وجود فلسفة معينة أو وجهة نظر معينة. فالفلسفة هنا إنما تعين وجهة نظر. وهي في أيسر تعريفاتها مجرد تصوّر للعالم يشمل نواحي الحياة كافة من خلال وجهة نظر محددة. وقد تكون فلسفة أو وجهة نظر حاكم أو صانع أو صناع القرار أو فلسفة المجتمع أو الشعب أو فلسفة النظام الحاكم أو أصحاب المصالح، والفلسفة طبقاً للإطار العام لهذه الدراسة. هي تصوّر للعالم يشمل الصور الحضارية المعيشية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية كافة، وقديماً عدّ صناع القرار أنفسهم آلهة أو أنصاف آلهة أو وسطاء بين الشعب والرب. هكذا وجدناهم في مصر القديمة وبلاد الإغريق. ووجدنا من يربط بينه وبين الدولة ومن يقول المعز لدين الله أو الحاكم بأمر الله أو آية الله أو الإمام الأكبر. وهتلر قال بوجود الشعب المختار من الجنس الآري. وقبله قال اليهود عن أنفسهم إنهم شعب الله المختار. وهتلر قام بتصفيات عرقية واليهود



يقومون إلى اليوم بتصفياتٍ عرقيةٍ، والصرب الذين يؤمنون بصربيا الكبرى يفعلون ذلك بمسلمي البوسنة والهرسك، والجميع وضعوا استراتيجيتهم الإعلامية على أساس هذه الفلسفة.^(١١)

(١١) بتينا بيترز، دور وسائل الإعلام تغطية وكشف الفساد، مطبعة الشرق، بيروت ٢٠٠٥، ص ٦٤.

المبحث الثاني الفساد من وجهة نظر الدين الإسلامي :

يمكن القول بداية أن الهلاك سليل الفساد وأن العمود الفقري للفساد هو الفقر الذي يؤدي إلى الكفر وأبواب الشرور كلها. بحيث لا توجد آية في القرآن الكريم تتحدث عن الفساد إلا وتليها آية تتطرق إلى الهلاك والعاقبة الكبرى للمفسدين. والأمثلة على ذلك عديدة. أهمها: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها. فحق عليها القول. فدمرناها تدميراً» (الآية ١٦ من سورة الإسراء) وأيضاً الآيات الآتية «وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد» (الآية ٢٠٥ من سورة البقرة) «فانظر كيف كان عاقبة المفسدين» (الآية ١٤ من سورة النمل). و«الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد. فصب عليهم ربك سوط عذاب. إن ربك لبالمرصاد» (الآيات ١١ - ١٤ من سورة الفجر).

وكان الفساد بعمومه لا سيما المالي منه أول المظاهر الاقتصادية السلبية التي عاجلها الإسلام منذ بداياته. فشن حرباً لا هوادة فيها على الاستغلال والاستعباد وتطفيف الميزان والغش والاحتكار والسرقة والرشوة والربا والسرقة والاعتصاب. ومن ثم التعدي على المال العام وغير ذلك. واستمر في محاربة الفساد بكل أشكاله وألوانه. وقد وضع التشريعات القانونية التي تمنع كل مظاهر الفساد المالي. فحرم السرقة. فقال تعالى: «السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق. فلهم النار يوم القيامة». وهناك الكثير من الأدلة الشرعية المحرمة للغش والرشوة والاحتكار والاختلاس وغيرها. ولا مجال لذكرها هنا. وبعد تحليل معمق لتحديد الفساد نقول إن ظاهرة الفساد ترتبط بفعل العمل الذي يمارس بصورة غير سليمة للحصول على منفعة شخصية. والعمل في كل الأديان هو فريضة تعبدية على المؤمن.^(١٢)

(١٢) د. خالد بن سعد بن سعيد أستاذ الإدارة العامة / رئيس تحرير مجلة العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود / ندوة الفساد الإداري والمالي بتاريخ ٢٠٠٩ . ص ٧٤ .

يقول تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». والهدف السامي من هذا القول هو محاربة السلوكات غير المنتجة للمجتمع وللمؤمنين. فالعمل الصالح هو دليل إيمان المؤمن وعقيدته السمحاء. وعند غياب الإخلاص في العمل لا يعود الأخير صالحاً بل يدخل في دائرة غضب الله ويصبح فساداً وتقول الآية الكريمة: «وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد». وعندما تفرض الأديان مزية الإتيان في جوهر العمل فإنها بذلك تمنع إنسلاخ الفساد إلى أفعال الواجب أو الوظيفة: وانطلاقاً من أنَّ الأديان كافة، السماوية منها والإصلاحية، تدعو إلى نبذ الفساد في العمل، تختصر ونقول: قبل أن يعالج الإنسان مسألة الفساد في العمل كان للأديان الصوت المدوي والنور الوهاج. وقد أحاطت الأديان العمل بالمعايير الاجتماعية السليمة وحرصت على أن ترفع عنه كل ألوان العبث والاستغلال والتراخي والتسيب والتحلل من المسؤولية.^(١٣)

ونضيف: الضمانة السليمة للعمل غير الفاسد تُبنى في نفس الإنسان منذ الصغر مرتكزة في تنشئته على:

١ - العقيدة الدينية السليمة. مهما كان الإنتماء الديني. في مرحلة التعليم الطفولي وصاعداً.

٢ - العبادة الواعية وليست المغالية والسير على القيم الإيمانية السمحاء كمحصنات ضد الفساد المجتمعي وبالتالي الإداري. تعدُّ هذه التنشئة الإنسان للحياة «الآمنة المؤمنة» الدنيوية وللحياة «الرَّاضية المرضية» الأخروية.

الفضائل والأخلاق الحميدة التي تنتج سلوكاً يمنع الفرد من أكل لحم أخيه

تفعيل دور المجتمع في مكافحة الفساد تربوياً وإعلامياً:

هذه الإدانة القاطعة للفساد في الينابيع النقية للثقافة العربية الإسلامية لا تنفي أنَّ بعض البنى الاجتماعية الاقتصادية والسياسية العربية التي تتغذى على العصبية

(١٣) ياسر خالد بركات الوائلي . الفساد الإداري والمالي مفهومه ومظاهره وأسبابه. مطبعة دار التربية . بغداد ٢٠١٠ . ص ٣٣ .

والولاءات الاجتماعية الضيقة . في غياب مؤسسات المجتمع المدني الصالحة. وضيق المجال العام؛ بسبب التضيق على الحريات . وخلل الحكم. تكون بيئة خصبة لانتشار الفساد وتحوله إلى وباء يفتك بالبنى التكوينية الشاملة لواقع المجتمع والحيلولة دون تطوره مستقبلاً. ونودُّ قبل الخوض بشيءٍ من التفصيل في قضايا الفساد الإشارة سريعاً إلى ما قاله تقرير منظمة الشفافية العالمية الصادر مؤخراً. حيث يُبين أنَّ «ثلث الفساد المالي مركزه الوطن العربي. ونصفه في العالم الإسلامي. وأنَّ حجم الفساد المالي في العالم يقدر بألف بليون دولار. منها ثلاثمائة بليون في الوطن العربي وحده. أي أنَّ حجم الفساد المالي في الوطن العربي يساوي ثلث الفساد العالمي. فإذا أضفنا حجم الفساد في الدول القائمة في العالم الإسلامي الأخرى فإنَّ حجم الفساد في العالم الإسلامي يتجاوز نصف الفساد العالمي. والفساد المقصود في هذا التقرير ينحصر في سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام؛ من أجل تحقيق مكاسب شخصية»^(١٤).

فكيف لو تحدّث التقرير عن أنواع الفساد الأخرى الأخلاقية والبيئية والإدارية والتعسّف في استغلال السلطة ومواقع المسؤولية والاجتماعية. وحتى في مجالي الفنِّ والأدب وغيرهما كثير. هذه المعطيات الربعة تنذر بوباءٍ مستفحل وشامل للمشهد العربي والإسلامي. وبمجمال تراكيبه ومجالاته. فليس غريباً ما نراه من نسب الفقر والبطالة والحرمان والضياع والتشتت لملايين من العائلات في العالمين العربي والإسلامي. فمصر على سبيل المثال التي يصف سكانها عالمُ اجتماع ألماني «بحاربون ليس من أجل العيش. بل من أجل البقاء» تبلغ قيمة ومقدار الأموال المهدورة جراء أشكال الفساد المتعدّدة قرابة خمسين مليار جنيه سنوياً. وبمعدّل عملية فسادٍ في كلّ دقيقة واحدة. هذا المشهد التراجيدي أدّى بنسبةٍ كبيرةٍ من سكان أكبر بلدٍ عربيٍّ لأن يعيشوا في ظروفٍ حياتيةٍ لا تُطاق. وها هي المظاهر الاجتماعية الخطيرة تظهر يوماً بعد آخر كانتشار الاغتصاب والتحرّش الجنسي والقتل والسرقة. إلى جانب التسوّل تحت بند «الإكراميات»^(١٥).

(١٤) د. خالد بن سعد بن سعيد أستاذ الإدارة العامة / رئيس تحرير مجلة العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود / ندوة الفساد الإداري والمالي بتاريخ ٢٠٠٩. ص ٧٤.

(١٥) عاطف الفراية. محاربة الفساد هبات وفزعات أم مؤسسة وثقافة. صحيفة آخر خبر تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢.

وقبل أن نذهب إلى استعراض بعض المحاور ذات الصلة المباشرة بالفساد عموماً، نوّد الإشارة هنا إلى أنّ الفساد هو واحدٌ في كلّ أُلجاء وأنواع المجتمعات، إلاّ أنّه يختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة لا بالنوع. من حيث كونه موجوداً في الدول الغربية المتقدمة مثلما هو موجود في دول العالم الثالث، فهو إذن يشبه رائحة الثوم فهو لا يتغير. هذا من حيث الانتشار، أما الأسباب فهي كثيرة. يمكن لنا إجمال أهمّها في الآتي: الفقر، والاستبداد السياسي، والهوة بين الأغنياء والفقراء، وانعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية، وازدياد حجم القطاع العام، فكلما اتّسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد، وأدّى ذلك إلى بيروقراطية ذات توجهاتٍ تعنى بالتوزيع لا الإنتاج، والتحيز العنصري، وصراع ثقافتين أو قوتين في مجتمع واحدٍ، ومحدودية قنوات التأثير الرسميّة في قرارات أجهزة الدولة الحكومية، ووجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة، وعدم العدالة في توزيع الثروة، وضعف التفتيش والرقابة والمتابعة، إلى جانب هشاشة العقوبات المفروضة على الفاسدين، إن تمّ محاسبتهم في الأصل.^(١١)

ومن الأسباب إلى النتائج لهذا الوباء الكونيّ المريع، حيث تشير معظم الدراسات المسحية والوصفيّة إلى أنّ أبرز وأخطر نتائج الفساد تتمثل في: حالات الإفقار وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصاديّ وتدنيّ المستوى المعيشي لطبقاتٍ كثيرة في المجتمع؛ نتيجة تركّز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب الفقراء من خلال سوء توزيع الدخول بشكل غير مشروع وما قد ينجم عن ذلك الإفقار من ملابساتٍ كثيرة قد تؤدّي بهذه الفئات المسحوقة إلى ارتكاب سلوكياتٍ خاطئة وخطيرة من شأنها تعطيل قوة فاعلة في المجتمع، من الممكن الاستفادة منها لو أحسن التعامل معها. وأيضاً هنالك نتائج أخرى، منها:

ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين؛ بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية. وما لذلك من آثارٍ سلبيةٍ جداً على الفئات

(١١) د. تقي نصر الفرج، تعزيز ثقافة مكافحة الفساد المالي والإداري في المجتمع، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن / الظهران ٢٤ / جماد الثاني ١٤٢٨ هـ.

المُهمَّشة، خاصة الأطفال والمعاقين والنساء، إلى جانب عدم تقديم الدول الأجنبية مساعداتٍ للدولة؛ بسبب انتشار الفساد فيها. الأمر الذي يجرم المواطنين من هذه المساعدات، لا سيما هذه الفئات. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ الفساد يؤثر في حقوق الأطفال والمعاقين لا سيما فيما يتعلق بالخدمات الأساسية مثل التعليم الابتدائي والخدمات الصحية، ناهيك عن التأثير الأخطر من ذلك، وهو مساهمة الفساد بشكل مباشر في تشويه التجارب الديمقراطية وعمليات السوق الحرِّ والاقتصاد الليبرالي عن طريق التلاعب بآليات السوق وسلب البشر من منافعهم. (١٧)

وتظهر آثار الفساد بشكل واضح على المُهمَّشين؛ فبسبب هذا الفساد الواسع يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعيِّ السياسيِّ، وبالتالي فقدان شعور المواطن والانتماء القائم على علاقةٍ تعاقديةٍ بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات التي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها؛ ممَّا يدفعها للبحث عن فرص عمل وجَّاح في الخارج. وهذا له تأثير في اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً. وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الحديث عن الفساد يمتدُّ كثيراً، ولكن قصارى القول: إنَّ محاربة الفساد والقضاء على المفسدين ستدفع الأمة دفْعاً إلى عالم النهضة والتقدم، فهذه الميَّارات التي تذهب عن طريق الفساد إلى جيوب حفنةٍ من المتنفِّذين والمسؤولين وكبار الموظفين كفيلاً بإقامة المصانع والمزارع التي جعلنا سادة أنفسنا وتخلَّصنا من هيمنة الآخرين الاقتصادية علينا وما يتبع تلك الهيمنة من هيمناتٍ أخرى سياسية واجتماعية وتعليمية في شتى الصعد. مع العلم هنا أنَّ حجم الأموال المنهوبة؛ بسبب الفساد سنوياً يكفي لتوفير ٢٠ مليون فرصة عمل جديدة في الوطن العربي. وسيزيد دخل الفرد بمعدَّل ٩٨٦ دولاراً سنوياً (وفق ما نُشر في جريدة الغد الأردنية) في ٢٠٠٥/١٢/٩. فأَي آفاق للنهوض والتنمية سيفتحها قمع الفساد ونظافة اليد والنزاهة. إنَّها الآفاق الرحبة وتحقيق العدالة التي بإزهاقها زهقت أرواحٌ كثيرةٌ وتعذَّبت نفوسٌ أكثر بالفقر والبطالة والحرمان في عالم لو زرع نصف أرضه لكفت خيراتهِ جميع سكانه (كما يذكر علماء الجغرافيا). (١٨)

(١٧) حسن عبود حسن، حجم الفساد الإداري والمالي، مطبعة المصادر، بغداد ٢٠٠٩، ص ٣٢.

(١٨) د. خالد بن سعد بن سعيد أستاذ الإدارة العامة / رئيس تحرير مجلة العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود / ندوة الفساد الإداري والمالي بتاريخ ٢٠٠٩، ص ٧٤.

أنواع الفساد :

- ١- الفساد الأخلاقي: هل تناولت وسائل الإعلام هذا النوع من الفساد المتمثل، بالإتيان لهوى النفس، والكبرياء، والخمر، والقمار، والزنى، والكذب، والرياء واحتقار الغير، والظن السيئ، والظلم، فضلاً عن التجسس، والغيبة والحسد، اللغو والشراسة...الخ.
- ٢- الفساد المادي والأدبي: ومثاله في: الرشوة والاختلاس، والتزوير والسرقة وهدر المال العام، والغش وتزييف العملة، وتهريب البضائع والأموال، والاستهانة بالملكية العامة، إضافة إلى انعدام الحس الوطني، والاحتيايل، وخيانة الأمانة، وتهريب المخدرات والمسكرات، وتهريب وترويج الأفلام المنافية للأخلاق...الخ.
- ٣- الفساد الوظيفي: ويتمثل في مخالفة القوانين، والمحسوبية والإهمال وعدم إحترام مواعيد العمل الرسمية، وتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.
- ٤- الفساد السياسي: يؤدي عدم الإستقرار السياسي وسلب حريات المواطنين وعدم إشراكهم في إتحاذ القرارات، فضلاً عن إتباع سياساتٍ تنمويةٍ لم يُقدَّر لها النجاح إلى تمركز السلطات في أيدي فئاتٍ محددةٍ: ممَّا يؤدي إلى تدهور الأوضاع وإزدياد جرائم إستغلال النفوذ والتعيين بدون مؤهلات ومخالفة القوانين والأعراف والتعاليم، فضلاً عن طبيعة البناء الحكومي الذي يُشجّع ويساعد في حد ذاته على إنتشار الفساد.
- ٥- الفساد الاجتماعي: ويتمثل هذا النوع من الفساد في ندرة وجود أو انعدام معاني الوطنية والولاء والإخلاص وحب العمل والتفاني في أدائه، وانعدام الأخلاق الوطنية كعدم المحافظة على سرية المكاتبات والقرارات وعدم احترام الرؤسسين للرئيس وعدم الانصياع للأوامر والتعليمات المكتوبة والإهمال في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين.^(١٩)

(١٩) عاطف الفرية، محاربة الفساد هيئات وفزعات أم مؤسَّسة وثقافة، صحيفة آخر خبر تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢.

٦- الفساد الإداري: ومن نماذجه:

أ- التسيب الوظيفي: ويتمثل في مخالفة القوانين واللوائح النظامية للعمل في داخل المؤسسات، فالفضائيون مثلاً في كل مؤسسة حكومية.

ب- هدر الموارد الاقتصادية: ويتمثل في الاستهانة بالملكية العامة وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى هدر قدر كبير من موارد البلاد الاقتصادية بالذات، وهي بطبيعتها موارد ذات أهمية بالغّة في عمليات التنمية كالإختلاس والتزوير والسرقة وسوء استخدام السلطة، فضلاً عن انعدام الحسّ الوطنيّ تجاه المال العامّ.

ج- انهيار البناء الاجتماعي والسياسي: إنّ تعمّس عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة لهدر الموارد النادرة التي يتوقف نجاح التنمية على الكميات والنوعيات المتوفرة منها. يؤدي إلى عدم عدالة الدخل القومي وإلى سوء توزيع موارد الدولة في ظل غياب نظام قانوني حاسم وراعى تظهر طبقات جديدة من أصحاب الثروة والقوة. وهذه الطبقات تؤثر في بناء وأجاء السياسات الحكومية؛ ممّا يؤدي إلى حدوث خلل وتصدّع في البناء الاجتماعي للدولة؛ ممّا يؤدي إلى مردود سيئ على الاستقرار السياسي والأمني للدولة. (٢٠)

كما نطرح تساؤلاً مهماً كباحثين. هل بحثت وسائل الإعلام عن دوافع وأسباب الفساد. كي تتمكن من مكافحته؟ إذ تتعدّد الدوافع أو الأسباب المؤدية للفساد وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والنظامية. فهل تعرضت وسائل الإعلام لتلك الأسباب التي من أبرزها:

١- أسباب اقتصادية واجتماعية: حيث تؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية دوراً هاماً بعدها أحد الدوافع وراء ظهور الفساد الإداري. فسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والتي تتمثل في محصلتها النهائية في

(٢٠) داود نادر نوشي، الفساد الإداري والمالي الوجه الآخر للإرهاب، مركز المستقبل للدراسات والبحوث / علاقات دولية اقتصادية / بيروت ٢٠٠٥، ص ٥٤.

- عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين يُعدُّ سبباً رئيساً وجوهرياً وراء السلوك المنحرف الذي يسود بعض العاملين في معظم البلدان النامية.
- ٢- أسباب إدارية: طبيعة البناء الحكومي تساعد على انتشار الفساد الإداري. إذ إنّ الدافع وراء الفساد هو وجود بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً. وقد أوضح الباحثون بأنّ الفساد الحكومي والأجرام موجودان في التنظيم الإداري وبيروقراطية القيادة الإدارية المتمثلة في تعدّد القادة الإداريين وتضارب اختصاصاتهم وتضخّم الجهاز الوظيفي ونقص المهارات السلوكية والإنسانية لدى القادة. فضلاً عن القيادة الفاسدة كلها أسباب ودوافع تفسد جو العمل وتعدّد دافعاً وراء ظهور بعض العاملين الفاسدين.
- ٣- أسباب سياسية: إنّ الفساد الإداري والسلوك المنحرف بشكل عامّ يحدث؛ بسبب المناخ السياسي واستقراره. وفي بعض الأحيان تعجز الأجهزة التنفيذية عن ممارسة مهامها وتعجز الحكومة عن تحسين أحوال العاملين في الدولة ويتسلط بعض المسؤولين ويستغلون نفوذهم في تحقيق مصالح خاصة. كل ذلك يؤدي إلى تعميق روح اللامبالاة عند المواطنين. وذلك جّاه ما يدور من أحداثٍ سياسية واجتماعية. وهذا بدوره ينعكس على الأداء العامّ ويساعد على تفشّي الفساد والفوضى الإدارية.
- ٤- أسباب نظامية: ينسب بعض علماء السلوك الأسباب التي أدّت إلى تدهور السلوك الإداري وانتشار الفساد الذي يسود بعض العاملين إلى كثرة الأنظمة واللوائح الرقابية والتشريعية المنظمة لتصرفات وأفعال وسلوك العاملين. كذلك فإنّ التغيير المستمر في اللوائح والنظم المنظمة لشؤون العاملين يقوم بدور لا يستهان به في خلق ثغراتٍ ينفذ منها الفساد. وأدّى غياب الوازع الديني، ومفهوم الرقابة الذاتية، فضلاً عن رقابة السلطة إلى استئثار الفساد.^(٢١)

(٢١) حسن عبود حسن. حجم الفساد الإداري والمالي. مطبعة المصادر. بغداد ٢٠٠٩. ص ٨٧.

فعلى الإعلام أولاً أن يتخلّص من المُعَوَّقات التي تعيق أدائه لرسالته. مع الحاجة الماسة له. لإشاعة قيم التغيير الديمقراطي في بلدٍ محرومٍ تعبيرياً من طول عقودٍ من الزمان. وأبرز هذه المُعَوَّقات تكمن في:

١- غياب التشريعات القانونية التي تنظم العمل الصحفي وبالأخصّ فيما يتعلق بقانون حرية الانتقاد البناء. وطرق الحصول على المعلومات من دوائر الدولة.

٢- مشروعية الغور في المشكلات السياسية والاجتماعية. مقترنة بمهارة وتأهيل الصحفيين في عملية رصد الموضوعات وجمعها وصياغاتها برسالةٍ إتصالية يمكن أن تثير الرأي العام وبالتالي الحكومة.

٣- أجهزة الإعلام المحلية بحاجة الى أجندة تنظم مشروعاتها أولاً. وثانياً تنظم تمويلها بقانونٍ أو تشريع سنويٍّ؛ لأنّ التمويل يؤدي دوراً أساسياً في سياسة المؤسسة الإعلامية. وبالتالي أحقية المؤسسة الإعلامية في طبيعة الملاحقة الصحفية للظواهر والمشكلات.^(٢٢)

٤- الثقافة الإعلامية. والإيمان بجدوى الكشف أو العرض الإعلامي ويتعلق بالآتي :
أ. شخصية المؤسسة الإعلامية أو الاتصالية. إقليمياً. ووطنياً. والمصادقية. ومعدلات التوزيع. ونسب الإستماع أو المشاهدة. ارتباطها بالحكومة. وملاك التحرير والمراسلون. وكاتب التحقيق.

ب. طبيعة مستهلكي المؤسسة الإعلامية. عددهم. وأماكنهم.
ت. علاقة المؤسسة الإعلامية بالمسؤولين في دوائر الدولة. إيجابية أو سلبية.
ث. الحق والموضوعية لما تنشره أو تذيعه. أو تبثه القناة الاتصالية. وهل ضمن الإطار الأخلاقي والقانوني.

ج. نية كاتب التحقيق. أو المراسل. ومع من سيرفع التصادم. ومن يحميه في ذلك.

(٢٢) بتينا بيترز. دور وسائل الإعلام تغطية وكشف الفساد. مطبعة الشرق. بيروت ٢٠٠٥. ص ١٤.

- ح. القنوات المحلية وقياس مديات التعرض لها. وحجم مقروئية الصحافة. أو متابعة مواقع التواصل الاجتماعي. إذ لا توجد لدينا أجوبة علمية عن كيف يستهلك الجمهور المضمون الإعلامي.
- خ. لا توجد لدينا معطيات وحقائق علمية عن كفاءات وأفضليات التعرّض إلى القنوات المحلية. ومديات التكثيف الزمني. وعلى مستوى المضامين.^(٢٣)
- ويتطلّب من الإعلام مجموعة معطياتٍ تتكفل بمعالجة إجحاح رسالته الإعلامية في مكافحة الفساد. أو الحدّ منه. وهذه المعطيات هي:
- ١ - تنسيق السياسات الإعلامية الحكومية لمكافحة الفساد.
 - ٢ - تنسيق الجهد الإعلامي لتوعية المجتمعات المختلفة وفق قواسمه المشتركة (الإنسانية، والفضائل، والتنمية الدولية، والمصالح المشتركة... الخ).
 - ٣ - توعية الموظفين من فيهم المسؤولين والقضاة وكبار الأمنيين حول أساليب التعاون الدولي بهدف الكشف عن الجريمة وقمعها والمحكمة.
 - ٤ - تنظيم حملات توعية للرأي العام وتنسيقها لتحفيز عناصر دعم مكافحة الفساد.
 - ٥ - تنسيق المساعدات التقنية الإعلامية التي تستثمر جهد وحدات الاستخبارات المالية بما لا يتعارض مع حسن سير العمل وسريته.
 - ٦ - إعدام مدونة دولية لقواعد سلوك الموظفين العاممين والأحكام التي تتضمنها كأساس لإعداد مبادئ توجيهية مثل الدراسات والنشرات الإعلامية التي تُبين بوضوح وظائف هؤلاء الموظفين وواجباتهم.
 - ٧ - ضمان حرية الإعلام والحق في الحصول على المعلومات الذي يُعدّ من الأمور الضرورية لمكافحة الفساد؛ ممّا يفتح المجال واسعاً أمام الإعلام في ممارسة دوره من طريق الالتزام بالموضوعية في تقديم المعلومات.

(٢٣) كراس حكومة الوحدة الوطنية عامان من التقدم ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ / المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء .

- ٨ - نشر التقارير الحكومية في الوسائل الإعلامية المناسبة بشكل دوريّ لفصح أشكال الفساد وممارساته والتحقيقات والتدابير القانونية المتخذة ضدّ الجناة.
- ٩ - تعزيز الرقابة والمساءلة وتحقيق الشفافية؛ لأنّ الشفافية والوضوح يُعدّان عنصرين رئيسيين في عملية مكافحة الفساد بأشكاله المتعدّدة.
- ١٠ - خلق رأي عام يقاوم الفساد. (٢٤)
- ١١ - بلورة مبدأ حقّ الإعلام في التخصّص والاطلاع ليتمّ على ضوءه الكشف عن الحقائق.
- ١٢ - إطلاع الجمهور على الحقائق بوضوح ومصداقية، بعيداً عن التسقيط السياسيّ.
- ١٣ - إضفاء ثقافة سياسية تؤمن بأنّ إطلاع المواطن على القضايا العامّة يُحقّق المصلحة الوطنية.
- ١٤ - ضرورة تحري الموضوعية في تناول القضايا المختلفة المتعلّقة بملفات الفساد في مختلف مفاصل الحياة.
- ١٥ - تسليط الجهد الإعلاميّ على دور الرقابة في ضبط الفساد والتصديّ له، وربط هذا الجهد بالمصلحة الوطنية في الإصلاح والتنمية.
- ١٦ - الاهتمام بصحافة التحقيقات أو الصحافة التحقيقيّة (الاستقصائية) بعدّها من الوسائل المهمّة للتحقيق في ممارسات الفساد وكشف الفاسدين.
- ١٧ - إعادة النظر في تركيز اهتمام الإعلام العربيّ على القضايا السياسية، وإهمال أو تهميش ما عدا ذلك كقضايا هدر المال العامّ، أو القضايا المتعلقة بسوء إدارة موارد الدولة وقضايا أخرى عديدة.
- ١٨ - إنّ حرّية الصحافة والإعلام بوابة للمشاركة الواسعة ومن خلالها تُكتشف التجاوزات التي يجب معالجتها بحكمة وروية، كما أنّ التطوّرات المتسارعة في صناعة المعرفة ووسائل الاتصال قد أسقطت إلى حدّ كبير القيود التي فرضت

(٢٤) محمد الحيدر . متطلبات أساسية لمواجهة الفساد الإداري والمالي. مركز المستقبل للدراسات والبحوث. الكويت ٢٠٠٩ . ص ٧٦ .

على حرية الرأي والتعبير. وتلاشت بفعل تلك التطورات العلمية والتكنولوجية، وذلك ما أكدته الدراسات التي تناولت مثل هذه الموضوعات باللغة الأهمية.

١٩ - أهمية دور وسائل الإعلام في التعبير عن الرأي بحرية ومصداقية.

٢٠ - أهمية دور الإعلام في دعم أجهزة الرقابة.

٢١ - قيام أجهزة الرقابة بإعادة النظر في علاقتها بوسائل الإعلام، والتعامل معها كشريك أساسي في كشف المفسدين، ومكافحة الفساد آفة العصر. وتلك هي القضية.

٢٢ - تكفيل الحماية القانونية للصحفي أثناء عمله في الكشف عن حالات الفساد.^(٢٥)

(٢٥) كراس حكومة الوحدة الوطنية عامان من التقدم ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ / المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء .

المبحث الثالث : الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد :

حدّثنا في الصفحات السابقة عن صور ومظاهر الفساد وعن أسبابه ودوافعه . وكان من الطبيعي أن يكون لانتشار هذا السلوك الفاسد والمدمر آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. وهي آثار تتبدى على المدى المتوسط . ومعرفة هذه الآثار وانعكاساتها السلبية على اقتصادات تلك الدول يخلق وعياً لدى شعوب الدول النامية ويحفز القوى المختلفة في المجتمع من أحزاب سياسية وتنظيمات ومؤسسات على محاربة هذه الظاهرة ومعاكبة رموزها . ويمكن تسجيل ورصد الآثار الآتية :^(٢١)

١ - يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها . وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي. حيث يؤثر في استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية . ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع؛ لتسهيل قبول مشاريعهم. أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار . وفي هذا الصدد يعد الفساد ضربة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص مُمِيقَةً للاستثمار . ويزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سيُنفذون دورهم في الصفقة أم لا . ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف؛ ممّا يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار .

٢ - يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة. ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى. بدلاً من المشاركة في

(٢١) د. لويس حبيقة. تفسير الفساد وليس تبريره . مطبعة الإخلاص . بيروت ٢٠٠٦ . ص ٣٢ .

الأنشطة الإنتاجية، ويحدُّ من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلاتٍ ضربيّةٍ مُتزايدةٍ تُجَبّي من عددٍ متناقصٍ من دافعي الضرائب، ويُقلِّل ذلك بدوره من إيرادات خزانة الدولة ومن ثمَّ قدرتها على توفير الخدمات العامّة الأساسيّة، كما يُضعِفُ من شرعية الدولة وسلطانها .

٣ - إضافة إلى ذلك يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكوميّ، إذ يُبدِّد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزازاً ورشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسرّيتها . ويلاحظ أن الأجهزة الحكوميّة التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقلَّ على الخدمات الأساسيّة مثل التعليم والصحة . وتتّجه إلى الإنفاق بشكلٍ أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة .

٤ - ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقُّن في الاقتصاد.

٥ - يضعف الفساد من شرعية الدولة ، ويُمهِّدُ لحدوث اضطراباتٍ وقلقٍ تتهدّد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية.

٦ - يؤثر الفساد في روح المبادرة والابتكار، ويُضعف الجهود لإقامة مشاريع استثماريّة جديدةٍ ٧ - تنطوي الرشوة على ظلم، إذ إنّها تفرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكلٍ خاصٍّ على التجارة والأنشطة الخدميّة التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة .

٨ - يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسقٍ قيميٍّ تعكسه مجموعةٌ من العناصر الفاسدة أو ما يُسمّى Public bads وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعةٍ من السلوكيات السلبيّة .

٩ - وعلى صعيد آخر يؤثر الفساد في كلّ من العدالة التوزيعيّة والفعاليّة الاقتصاديّة؛ نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يُسهّم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لمصلحة من هم أكثر قوّةً ممَّن يَحْتَكَرون السلطة.

١٠ - تتبدّى أهمُّ مخاطر الفساد في تغييرها للحوافز والدوافع السلوكية. بحيث يسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع.^(٢٧)

التوعية الإعلامية بمضار الفساد :

تكتسب التوعية الإعلامية بمضار الفساد أهميَّتها الاستراتيجية في الدول المتقدِّمة. ويجب أن تتضاعف هذه الأهمية في الدول النامية التي تعتمد شعوبها على ما تقدمه لها حكوماتها من معلوماتٍ وحقائق لتكوين سلوكها وردود فعلها. وتتركز جهود أجهزة الإعلام على إقناع الموظَّفين العامِّين والمواطنين بالتخلّي عن السلوك والتصرُّفات المرتبطة بظاهرة الفساد. مستندة في تأثيرها بالدرجة الأولى إلى:

١- مصلحة الوطن العليا والانتماء إلى هذا الوطن

٢- وحنانية الولاء إلى الوطن.

٣- المواطنة الصالحة.

٤- الفضائل الإنسانية.

٥- الثواب والعقاب.^(٢٨)

إنَّ الجهد الإقناعيَّ لأجهزة الإعلام هو جهدٌ شاقٌّ وصعبٌ بسبب العقبات التي تواجهه وفي مقدِّمها:

أ. عدم اكتراث الجمهور المستهدف.

ب. اصطدام النظريات بالوقائع من جانب بعض المرجعيات الحكومية. إذ يصطدم هذا الجهد الإقناعيَّ بتصرُّفات كبار الموظَّفين المدنيِّين والأمنيِّين الهادفة إلى «أكل المال العام».

(٢٧) داود نادر نوشي . الفساد الإداري والمالي الوجهه الآخر للإرهاب. مركز المستقبل للدراسات والبحوث / علاقات دولية اقتصادية / تموز ٢٠٠٥. ص ٣٣ .

(٢٨) د. لويس حبيقة، تفسير الفساد وليس تبريره . مطبعة الإخلاص . بيروت ٢٠٠٦. ص ١٧ .

ت. عدم التنسيق بين المراجع الرسميّة وأجهزة الإعلام. ويكون متعمداً في غالب الأحيان من قبل المفسدين.

ث. عدم التنسيق بين أجهزة الإعلام.

ج. سوء اختيار نوعية وسائل الإعلام.^(٢٩)

يرتبط نجاح الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام بالمتطلّبات الآتية:^(٣٠)

١ - ربط أهداف هذا الجهد بالمصلحة الوطنية العليا في التنمية الاجتماعية ومستقبل الوطن.

٢- توضيح هذه الأهداف للموظّفين وللمواطنين في آنٍ واحدٍ.

٣- إثبات موضوعية هذا الجهد وتطابقه مع الوقائع.

٤ - استخدام هذا الجهد لعنصر التحفيز المرتبط بالدوافع الفيزيولوجيّة والنفسيّة مثل: تحسين وضع العملة، ورفع مستوى التقديمات الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع قيم المجتمع وفضائله... إلخ.

٥ - تسليط الضوء الإعلامي على دور الرقابة الإداريّة في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها.

٦ - عرض آراء قادة الرأي والنخبة في المجتمع في أجهزة الإعلام: تouxياً لتعزيز الصدقية وعمق التأثير في الجمهور.

٧ - استخدام الوسائل الإعلاميّة الموثوقة والأشخاص الذي يتمتّعون بصدقية مؤكّدة، وإلّا جاء التأثير سلبياً إنطلاقاً من قاعدة «التبرّع بالدم الفاسد» الإعلاميّة.

٨ - استخدام الوسائل الإعلاميّة بطريقة «التوارد» في اتّجاه المسألة الواحدة.

(٢٩) د. محمد عبد النبي الموسوي . دراسة حول وسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة (تأثيراتها . وظائفها . استخداماتها) . مطبعة الأمل، بغداد ٢٠٠٧ . ص ٥٤ .

(٣٠) صالح الطائي . دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري . صحيفة المؤتمر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢ .

٩ - الترويج للدعوة إلى تطبيق صور الإصلاح الإداري بأنّه عمل تحرّري من رواسب اجتماعية كالمحسوبية والأنانية. هو عمل تنظيمي بنيوي مستمر. هو وحدة كاملة لا تتجزأ في أبعادها السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية.

١٠ - تجنب المبالغة في الترغيب بالثواب والتلويح بالعقاب المترتب على سلوك الفرد دون تطبيقهما. وهذا ما يؤدي إلى «تسهيل نفساني» لاستفحال الفساد.

١١ - الترويج لدعم حتمية فصل السياسة عن الإدارة وأن الوظيفة العامة هي صورة اجتماعية وطنية سليمة أولاً ثم وسيلة ارتزاق ثانياً.

١٢ - مواكبة تنفيذ الجهد الإعلامي بعملية تقويم دورية تسمح بتعديل الأسلوب والمضمون والوسيلة في الوقت المناسب وتكثيف الجُرعات أو تخفيفها.

وعلينا التأكيد أنّه ليس هناك من حصانات تكبح الجهد الإعلامي ولو كانت حصانة النظام. إنّ مسألة النظام قد تُمثّل استراتيجية وقائية للفساد. ويلزمها رأي عام متيقّظ ينتج عن جهد إعلامي هادف. يربطه اهتمام مشترك بنزاهة الحكومة والحفاظة على حقوق المواطن الأساسية. يقتضي المضمون الوارد آنفاً وجود نظام سياسي يرتكز على قاعدة «القانون فوق الجميع ولا استثناء لجرائم المسؤولين والعدالة الاجتماعية للجميع».^(٣١)

أفكار حول أكثر النقاط أهميّة التي ينبغي على وسائل الإعلام التركيز عليها في إطار ترسيخ قيم النزاهة ومكافحة الفساد:

١- مكافحة التقبّل الاجتماعي للفاستدين. حيث إنّ عدم إظهار المجتمع الاستنكار ضدّ الشخصيات الفاسدة التي تعيش فيه. فيه تشجيع لهم من حيث تقبّل المجتمع لهم. فهناك دور إعلامي مهم في إبراز هذه النقطة والتأكيد على أهميّة مكافحة التقبّل المذكور.

٢- إبراز القيم الدينية والعشائرية والوطنية في إطار مكافحة الفساد وترسيخ قيم

(٣١) خطوط عريضة من التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥ / الذي أعدته منظمة «الشفافية الدولية».

- النزاهة. وهذا يتطلب أن يكون هناك رفضٌ دينيٌ وعشائريٌ ووطنيٌ للفساد. يتمُّ إبرازه من خلال الإعلام بوسائله المتنوعة.
- ٣- إبراز أهمية الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وضرورة تسليط رقابة إعلامية على هذا الفصل بينها ومراقبته بصرامة ونزاهة وشفافية، وإعلان وفصح حالات الإخفاقات التي يمكن أن تحدث.
- ٤- المطالبة بتشريع قوانين أكثر صرامة لردع المفسدين. وأن تكون القوانين أكثر قسوةً للفساديين الذين ينتمون لمؤسسات رقابية كمكاتب المفتشين العامين. وهياة النزاهة. ودائرة الرقابة المالية.
- ٥- المطالبة بتشريع قوانين تمنع حجب المعلومات. قوانين تسمح لوسائل الإعلام والصحفيين من الوصول إلى المعلومات المطلوبة في أي وزارة أو تشكيّل حكوميّ بانسيابية وشفافية.^(٣٢)

التعاون الإعلامي الدولي لمكافحة الفساد:

إنّ الروابط القائمة بين الجريمة المنظّمة والفساد تفترض التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة الفساد. وعلى هذا التعاون تتركّز الجهود الدولية حالياً في خطط عمل عالمية منذ بداية التسعينات حين عُقد المؤتمر الثامن للأمم المتحدة للوقاية من الإجرام ومعالجة الجانحين (هافانا، ١٩٩٠). إنّ الهدف الأساسي من التعاون الدولي هو إعادة النظر في الأبحاث القانونية القائمة وتصميم آليات جديدة لتفادي جميع أشكال الفساد. ومنها الآليات الإعلامية ودينامية عملها في الجهات أربعة وهي:

- ١- الدولة (الحكومات).
- ٢- المجتمع المحلي أو الدولي.
- ٣- الموظف العمومي (الجانبي).
- ٤- المواطن (الضحية).^(٣٣)

(٣٢) كراس حكومة الوحدة الوطنية عامان من التقدم ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ / المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ص ١٤.

(٣٣) بتينا بيزرز. دور وسائل الإعلام تغطية وكشف الفساد. مطبعة الشرق. بيروت ٢٠٠٥. ص ١٧٤.

على المجتمع الدولي أن يركّز اتجاه تعاونه على العامل الإعلامي وفق محاور الجهد الآتية:

- ١- تنسيق السياسات الإعلامية الحكومية لمكافحة الفساد.
- ٢- تنسيق الجهد الإعلامي لتوعية المجتمعات المختلفة وفق قواسمه المشتركة (الإنسانية، والفضائل، والتنمية الدولية، والمصالح المشتركة.. الخ).
- ٣- توعية الموظّفين بمن فيهم المسؤولون والقضاة وكبار الأمنيين حول أساليب التعاون الدولي بهدف الكشف عن الجريمة وقمعها والمحاكمة.
- ٤- تنظيم حملات توعية للرأي العام وتنسيقها؛ لتحفيز عناصر دعم مكافحة الفساد.
- ٥- تنسيق المساعدات التقنية الإعلامية التي تستثمر جهد وحدات الاستخبارات المالية بما لا يتعارض مع حسن سير العمل وسريته.
- ٦- إعدام مُدوّنَةٍ دوليةٍ لقواعد سلوك الموظّفين العامّين والأحكام التي تتضمنها كأساس لإعداد مبادئ توجيهيةٍ مثل الدراسات والنشرات الإعلامية التي تُبين بوضوح وظائف هؤلاء الموظّفين وواجباتهم.
- ٧- ضمان حرية الإعلام والحقّ في الحصول على المعلومات الذي يُعدّ من الأمور الضرورية لمكافحة الفساد ممّا يفتح المجال واسعاً أمام الإعلام في ممارسة دوره من طريق الالتزام بالموضوعية في تقديم المعلومات.
- ٨- نشر التقارير الحكومية في الوسائل الإعلامية المناسبة بشكلٍ دوريٍّ لفضح أشكال الفساد وممارساته والتحقيقات والتدابير القانونية المتخذة ضدّ الجناة.^(٣٤)

(٣٤) التقرير الثاني للجنة النزاهة والشفافية /وزارة الدولة للتنمية الإدارية /العمل أولوياته وآلياته / جمهورية مصر العربية آب /٢٠٠٨ .

التوصيات :

- ١- تعاون الإدارة العليا والموظفين والتنسيق بين جميع الجهات المعنية في الدولة في مكافحة الفساد. وبذل الجهود الكبيرة والتكاتف لمواجهة والقضاء عليه؛ لأنه مهمة وطنية مقدسة.
- ب- تفعيل عمل هيآت الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية ومساندة عمل هيئة النزاهة و تطبيق القانون للقضاء على التجاوزات غير السليمة .
- ٢- التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والإنتاجية للموظفين وحفيز الجيد منهم .
- ٣- جعل العراق ترتيبه مُتقدماً في تقارير الشفافية الدولية من خلال محاربة الفساد في المؤسسات الحكومية .
- ٤- تنفيذ عددٍ من أنظمة العمل الإلكترونية التي تُمكنها من اكتشاف السلبيات والأجرامات في العمل .
- ٥- القيام على عدم تبلور ظاهرة الفساد الخطيرة التي يجعلها عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة .

الخاتمة:

خرص الدول على محاربة الفساد الإداري والمالي؛ لأنه يُشكّل آفةً خطيرةً في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية. ويؤدّي إلى انهيارها ممّا يُسبّب إعاقه تقدّم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران التقدّم والرفاهية الاقتصادية. بالإضافة إلى أنّ تفسّسي هذه الظاهرة يُسبّب عرقلة مسيرة تطوّر الدولة وعدم تحقيق الأهداف التي تتوخاها في مسيرة عملها. إنّ الفساد الإداري والمالي له امتداداتٌ طويلةٌ في المجتمع العراقيّ، فهو ينتشر في البني التحتية في الدولة والمجتمع والجهاز الوظيفيّ ونمط العلاقات المجتمعيّة فيبطئ من حركة تطوّر المجتمع والتقدّم الاقتصاديّ؛ لذا يجب أن تُعزّز الحكومة العراقيّة من قدراتها من خلال الشفافية وإصدار القوانين وتطبيقها على أرض الواقع حتى تتمكّن من تحديد الفساد ومعالجته وفق القانون وبناء مجتمع سليم معافى خالٍ من الأمراض الاجتماعيّة وإعادة الأمور إلى وضعها الصحيح ومواكبة عجلة تقدّم الدول بالنواحي كافة .

و يُعدّ استحداث هيئة النزاهة ومكاتب المفتّش العامّ في العراق خطوةً في الطريق الصحيح لمكافحة الفساد الإداري والمالي. وسيكون لها الدور الإيجابي في تخفيف مدى انتشار الفساد وستكون أكثر فعالية عندما يتمّ التنسيق بينها وبين المنظّمات الدوليّة المهتمة في هذا المجال .

المصادر

القرآن الكريم

• القرآن الكريم :

- بتينا بيترز ، دور وسائل الإعلام تغطية وكشف الفساد. مطبعة الشرق. بيروت ٢٠٠٥ .
- التقرير الثاني للجنة النزاهة والشفافية/وزارة الدولة للتنمية الإدارية /العمل أولوياته وآلياته / جمهورية مصر العربية أب/٢٠٠٨ .
- حسن عبود حسن. حجم الفساد الإداري والمالي. مطبعة المصادر . بغداد ٢٠٠٩ .
- خطوط عريضة من التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥ / الذي أعدته منظمة «الشفافية الدولية».
- د. تقي نصر الفرّج ، تعزيز ثقافة مكافحة الفساد المالي والإداري في المجتمع. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن / / الظهران /٢٤ جماد الثاني ١٤٢٨ هـ .
- د. خالد بن سعد بن سعيد أستاذ الإدارة العامة / رئيس تحرير مجلة العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود/ ندوة الفساد الإداري والمالي بتاريخ ٢٠٠٩ .
- د. لويس حبيقة، تفسير الفساد وليس تبريره ، مطبعة الإخلاص ، بيروت ٢٠٠٦ .
- د. محمد عبد النبي الموسوي ، دراسة حول وسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة (تأثيراتها ، وظائفها ، استخداماتها) . مطبعة الأمل. بغداد ٢٠٠٧ .
- داود نادر نوشي ، الفساد الإداري والمالي الوجه الآخر للإرهاب .مركز المستقبل للدراسات والبحوث / علاقات دولية اقتصادية / بيروت ٢٠٠٥ .
- صالح الطائي ، دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري. صحيفة المؤتمر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢ .
- عاطف الفزاية. محاربة الفساد هبات وفزعات أم مؤسسة وثقافة . صحيفة آخر خبر تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢ .

- كراس حكومة الوحدة الوطنية عامان من التقدم ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ / المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء
- محمد الحيدر ، متطلبات أساسية لمواجهة الفساد الإداري والمالي. مركز المستقبل للدراسات والبحوث. الكويت ٢٠٠٩ .
- مشهور أبو عيد ، الفساد الإداري والمالي الأكثر انتشاراً . مطبعة البلاد. عمان ٢٠٠٨ .
- ياسر خالد بركات الوائلي. الفساد الإداري والمالي مفهومه ومظاهره وأسبابه. مطبعة دار التربية ، بغداد ٢